

والمقصود من هذا على ان هذا المصطلح هو الذي قد ورد في الاثر الاول وهو لا يشترك له القادر والقوي + وقد مر في معنى هذا المصطلح
 المستعمل في دار الشريعة اني الذين المعصية منتهى ما حاتم الرسل والسميعين + واكرم المؤمنين والآخرين + وانه لا يدين المادية الماحقة
 الماهل عليه وعلى اهل بيته من كل مكره وموتى + اما ما وجد في قول من لا يصح له الاكسب الحظييات + فتح السيدات في المكنتي
 في الحيات + محمد الميرزا عبيد الله الكوفي القمي الذي انفي من مولانا محمد علي + واصل السيد في حجة السيد + بدو رسالة مسماة
 بتجفة الاختيار في احكام سنة سيد الميرزا وعلقته باحكام السنة في ما يتعلق بالسنة
 مرتبة على اصول ثلاثة وعاشرة الاصل الاول في الاختيار الواردة في الاقتدار بالاعتماد المراد من وعيد من الصعانة والتماني في
 عبارات اصحابنا الواقعة في تعريف السنة ما داموا عليها والتماني في علم ترك السنة المؤكدة والتماني في ما يتعلق بالتماني
 يقتضي على تاليهما ان الناس يتقبلون على الحقيقة ما لم يقولوا به فيقولون ان السنة المؤكدة عندكم ما واطب عليه النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم فقط واما ما واطب عليه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ثمان ركعات في التراويح مندوب لا لم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وسلم ولكن قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 على تعريضهم ولو سلمنا انهم لم يصروا على الا احدثوا به في حجة الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا حاجيت للواو في ذلك على ان الله المستكن في شيوخهم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ويقتضي ذلك انه عليه السلام قد استعملوا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 مقتضاها مع قول السلاو الاصل الاول في ذلك الا احدثوا به في حجة الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 اسباب عديدة واما تسمية ذلك على ان الاقتدار بالصعانة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 بدو واحد منهم من غير ان يجمع عليهم كل ما لا يصح الا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم

[illegible]

[illegible]

القول الثاني ما ذكره المشتري في شرح الفتاوى من استقامت بقوله عليه الصلوة والسلام ما فعله وليس هو واجب ولا مستحب وقوله انه لا يلحقه ما ان يكون مقربا لمطلق السنة الشاغل للسنة العبدية والسنة الزاوية وما ان يكون مقربا للسنة المؤكدة للمشتري من العبدية فيجب ان كان الاول وهو الذي ذكره صاحب الدر المختار ويروى عليه السلام فانه ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام وليس هو واجب ولا مستحب فيصدق ان تعريفه عليه السلام ان يقال المراد شئ من الملتزم المشروعية وعينه وايضا بعض السنن ثبت بالتقريب فلا يصدق تعريفه عليه السلام ان يوجد في الفعل لا في عدمه انتهى مما وقع بين يديه في حركات والكلف فعمل وان كان الثاني يرد عليه بعض الايرادات الواردة على التعريف طائفة **القول الثالث** ما ذكره في بحث الطهارة من منع التقدير وهو المشهور بين الجمهور من السنة ما واجب عليه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ترك التكليفات وقيل روى لكثير الايرادات السابقة وقال صاحب التمهيد في حديث من فوجوه الاول انه ليس كما كان كذلك يكون مثله لا بد ان يكون على وجه العبادة كما قيد به في صلاح الاشياء يخرج ما كان كذلك على وجه العبادة الثاني لا بد ان يقال وكانت من خصائص تلك العبادة لان عدم الاحتصاص ينافيها ومن ثم كان السواك سنة وبقي الوضوء راجعاً من خصائصها الثالث لا بد ان يزاد ما واجب عليه الخفاء الراشدون بعده ليدل على التزامه اذ قد اطلقوا على سنتها المولوية عليها **الرابع** لا بد ان يقيد بالسنة كونه غير كمالها في التحريم يخرج المتروك لعدم اقيام المفروض وكانت انما تركها ترك العذر كما في تركها كمالها في كون المولوية بدون ترك تقيد الوجوب وهو مخالف للاستدلال على حذية الاحتكاك في العشر الاخير من رمضان بانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم واجب عليه حتى توفي اهله كما في الصحيح شافى في الفقه الى الجواب بانها لما اقرنت بعدم الاحتكاك على من لم يفعل كان العمل بالسنة والا يكون دليل الوجوب واتضح في نحوها حتى السعدية ان المأمور على التارك كان في التارك اذ التارك كان لتعليم الجواز وعدم الاحتكاك في تقيد عليه يجوز فيكون الا اذ مع التارك انما ما قيدته او لم اقول فثبت ان تقيد بها اذ المالك في كل الفعل المطلوب عليه ما انقص وجوبه بصلوة بعض ما اذا كان فان عدم الاحتكاك على من لم يفعل لا يصح ان ينزل منزلة التارك بقى ان هذا التقدير خاص بالفعلية فيخرج عنه ما ثبت بقوله وهو من السنن الشريعة وقد اقبلوا كما سياتي في تبينه غسل اليدين في ابتداء الوضوء باليمنى عن الغسل قبل الفصل ثلثا وقول بعضهم لما نهى عنه فظاهر انه واجب عليه وما السنة الا ذلك مدفوع بان ادرك احياها ما نحو في تعريفها ومن ثم عرفها المشتري بان ثبت بقوله وفعله وليس هو واجب ولا مستحب وهو تعريف المطلقة حينئذ في المؤكدة موانعها مع ترك وشان الشرط ان لا تذكر في التعريفات انتهى **واقول** الايراد الثاني من الاربعة التي ذكرها في شرطان التعريف المذكورين هو ان يطلق السنة المؤكدة لا السنة عبادة عبادة حتى يتصلح الى الصيد المذكور في السواك ان لم يكن من سنن الوضوء ولكنه سنة مطلقة قطعاً لثبوت المولوية عليها **القول الرابع** ما نقله الزاهد في شرح مختصر العقدة عن رجلين الذين الاصولي ان السنة ما واجب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يتركها الا مرة او مرتين تعليمه او تسهيله ولم يعرف خصاصه بركن الصلوة والوضوء وحالها واجب ما فعله مرة او مرتين وقيل روي بعض ما سلفنا ذكره **القول الخامس** ما ذكره صاحب حاشية البيان من ان السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب وقال ناقلة في تركه عتابا متروكا عن الفعل وانما عاقب المتروك عن الواجب والفرض وهذا التعريف ابرعه خاطر في وروايتي في البناء مع تبينه لفي ذكر هذا التعريف في فحة السلوك شرح تحفة الملوكة بانه ليس بشئ من وجوه الاول ان قوله ان في فعله ثواب يشمل الفرض والنفل وقوله في تركه عتاب لا يخرج لان العتاب نوع من العقاب ولكن سلفنا ان العتاب لغيره في يخرج سنن المؤكدة التي في قوة الواجب فان في تركها عقابا وايضا والثاني ان تعريفه بما يرض في سنة غير النبي

القول الثاني

المقول الثالث

فصل اول

فصل الثالث
في المباح

المفكر المبدع

منه

صلته الله عليه وعلى آله وسلم فان سيرة العزمين لا شك في فعلها ثواب وفي تركها عقاب انتهى **واقول** كل ما ذكره ليس بشي
أما الاول فكلان الكتاب بيان للعقاب فان ما ذكره بالعقاب الذي هو فيه في نفسه الفرض والواجب هو العقاب بالانذار
عنه بالعقاب الذي ذكره في تعريف السنة العلامية ونحوها فلا يدخل الفرض والواجب واما ما ذكره بعد استيفاء كلان السنين
التي في قوة الواجب عند النظر الدقيق من افراد الواجب وليست من الحسن حقيقة وان كانوا يطلقون عليها اسما
ويزيدون كشيء غير قبل الفرض والجماع في الصلوة والاذان ونحو ذلك واما الثاني فكلان التعريف المذكور ليس محدوده ايجاز
عليه وعلى آله وسلم قطعه حتى يضره وخلل سنته غير بل هو تعريف للسنة مطلقا سواء كانت سنة النبي او سنة الخلفاء فلا يخرج بقرينة
بل يوجب ضرره في العموم وعليه ان تعريف السنة حكميا ومثله بالليق في التعريفات **القول** المسامح ما ذكره صاحب الحاشية
ان السنة هي الطريقة السلوكية في الدين حكميا ان شباب في الفعل وتجميع العلامات في الترك ورواها يعني بان غيرنا لم نعلمنا
سنة غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم **واقول** بل لا ريب ورواها ذكرنا من ان التعريف ليس بمخصص بالسنة النبوية
فلا يقتصر دخول سنة الخلفاء فيه بل الحق في رده ان يقال هذا التعريف اعم من جميع التعريفات حتى هي غير
خارجة ردها ايضا فمقدوره عليه صدقه على المتدورات ايضا وكونها خارجة من حكمها غير بعيد لان حكم الشيء يكون خارجا عنه
ولا بد للتعريف من ان يكون عامحا وانما **القول** السابع ما ذكره الجليلي في غنيته باستيفاء شرح غنيته المصلى ان السنة
في الطريقة السلوكية الطريقة المصنفة السلوكية في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام خرج الفرض والواجب
وعلى سبيل المواظبة من الفعل كالفعل المسمى والظاهر ان لا احتياج الى هذا التقيد لدخوله في الطريقة فانها لا هي
طريقة بدون المواظبة انتهى وفيه ريب ويصير من صدقه على المعادات وعدم صدقه على سنة الخلفاء وفيه ذلك
القول الثامن ما ذكره صاحب جامع الرموز حيث قال السنة لغة المعادة وتفسيره مشترك بين مصدرين النبي صلى الله
عليه وسلم آله وسلم من قول ادفع له وقريرتين ما واطب عليه النبي ايامه اوجب توبيخا فان سنة برى ويقال لها
السنة المكونة كالاولى الاقامة والسنة المروية والمضغضة والاستنشااق على راسي وحكمه كالواجب المطالبة في الدنيا
فاما ان تاركها عقاب تاركها بعباس بن الزنادك فان المنفرد والسلوك والافعال المعودة في الصلوة وتاركها
غير محاسب في غنيته ونحو الخصائص النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعدم دخول سنة الخلفاء وغير ذلك ما ذكرنا
القول التاسع السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم امسح التراب احيانا لا غير طر كذا في التحريم يخرج عنه
الفرض لان تركها احيانا كان كاعتذاره فيه صدقه على المعادات النبوية وعدم صدقه على التراخي وعلى سنة الخلفاء
وغير ذلك الا ان يقال المراء والمواظبة ولو سلمنا المدخل المراسع فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين العذر في الخلفاء
منها وهو خوف ان يفرض علينا كما قاله الطحاوي في حواشي الدرر المنتهية **القول** العاشر السنة او اطلب عليه الرسول
مسح ترك ولو سلمنا كعدم المسامحة على من يفعل فانه من تركه لا يترك فانه فعل الاعساف فانه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
وان واطب عليه من غير ترك لكن لما لم يترك من لم يترك فانه كان ذلك منزلة لتركه حقيقة وهذا التعريف يخرج
عما حققه ابن الهمام في بحث الاعساف وقال صاحب الدرر المنتهية في المكونة لكونه غلبة مع ترك ولو سلمنا
جعل تعريفنا الذي هو جعله شرا خارجا فذلك جعلته قولنا عاشر وفيه ايضا بعض ما قدمه **القول** الحادي عشر
ما في خلاصة الفتاوى من ان السنة ما واطب عليه الرسول امتد على شطيه وعلى آله وسلم وجماعه والواجب كمال التقرب
والسنة كمال الواجب والادب كمال السنن وفيه ايضا نية مام ولو جعل الواو والدخلة في قوله وجماعه يعني وواريد
به الخلفاء رانه قد انقض بالترجيح وسنة الخلفاء **القول** الثاني عشر سنة الطريقة السلوكية في الدين بلا تقييد

القول السادس

القول السابع

القول الثامن

القول التاسع

القول العاشر

القول الحادي عشر

القول الثاني عشر

ووجب فكره الياس زوده في شرح الفتاوى وهو محمد والعلوي كما يدل عليه عبارته لا تحرة وفيه ايضا ما قدمه العقول المشا
عشره بانقله الطحاوي في حاشيته طرقي القلاخ عن بعضهم ان السنة طريقة يسلكون في الدين يجعلون دخل من غير لزوم ولا
انكار على تركها وليس خصوصية فتقولنا طريقة الخ لا يخص مثل السنة وغيره او قولنا من غير لزوم فصل يخرج من باب الغرض في بيان
انكار يخرج بها الواجب وقولنا ليست خصوصية يخرج ما هو من الخصائص النبوية لعدم الوصال وفيه ايضا ما يرد بعض ما
وان لم يرد بعضه القول الرابع عشر ما اشار الطحاوي في تلك الحاشية حيث قال السنة عند الحقيقة ما فعله على
عليه على انه وسلم على ما تقدم اخصبه بعده قال في السراج ما فعله النبي او واحد من صحابه انتهى فان سنة صحابه ما روي عليه السلام
بما جاءه بقوله عليه السلام سنة الخلفاء الراشدين من بعدهى وقولنا صحابه كالجموع ما يترجم اليه انتهى كما هو عليه السلام
وفيها من ما روي في ما تقدم هو المروية غيره عليه ما روي على اعتبار المروية وان اذ لم يرد عند النقض بالترجيح وشبهه الخ
وذكر ما عليه المهراني ما في السراج تصرف في الحلق السنة القول الخامس عشر ما اختاره صاحبنا في حيث قال الذي
ظهر له بعد الضعيف ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لاس الترك فهو دليل السنة
المؤكدة وان كانت مع الترك لحياتها فهو دليل غير المؤكدة وان اقرنت بالانكار على من لم يفعلها فهو دليل الوجوب انتهى وقبعة
في ذلك جمل المروية في السراج في تعاليق الانوار راجعة الى الراشدين والشيخ عمر المصري في الجواهر القليلة شرح الدرر المندبة و
غيرها وفيه مع ذلك بعض ما من حده صدره على سنة الخلفاء والراشدين ولا يزالون ونحو ذلك لزوم خروج كثير من السنن
صحة كونها مؤكدة من المؤكدة كتكثيث احكام النسل الثبوت تركها ما اصابنا ما قد فعل في غير المؤكدة واذا لم يرد في السراج الرقبة وضو
عما جعلوه من سنن الزيادة من غير المؤكدة لعدم ثبوت المروية عليها ولزوم ما فعله صلى الله عليه وسلم احيانا ما كان من سنن
السنة لا تقبل المروية في تصرفها فهذا التصريح نخل بالمرام فاعتقدنا من سوانع الوقت القول السادس عشر
ما اختاره ابن كمال باشا في الفصل الاصلاح من ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه العبادة
مع الترك لحياتها او الخلفاء الراشدين حيث قال السنة ما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم في العبادة مع الترك في الجملة بالاشارة
في حده المسطور في الكتب فيه قصور لان ما واطب عليه الخلفاء الراشدين ايضا من السنة الا يصر الى ما قاله صاحب
الهداية في التراويح والاصح انها سنة لانه واطب عليه الخلفاء الراشدين انتهى وفيه لزوم خروج الاذان ونحو ذلك
ان يعوجه بان المراء بالمؤكدة اهم من ان يكون فعلا او تقريرا القول السابع عشر ما اختاره العلامة علي بن
النجاري تافلا من ابني اليسر من السنة هو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه العبادة حيث قال سنة
الشيخ في شرح المنتقى محاسن ذكر ابو اليسر ما حكم السنة فتقول ان فعلنا واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل التشهد في الصلاة
وليسن الرواتب يندب الى تحصيله ولا يلزم تركه مع تحقق انهم يسيرون فعل لم يروا واطب عليه بل ترك في بعض الاحوال
كما طهارة لكل صلوة وتكرار الفصل في اعضاد الوضوء والترتيب في الوضوء فانه يندب الى تحصيله ولا يلزم تركه واما القول
في رمضان فانه سنة الصيام او لم يروا واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلام بل واطب عليه الصيام وحي ما يندب
الى تحصيله ولا يلزم تركه وكلها دون ما واطب عليه الرسول فان سنة النبي اقوى من سنة اصحابه قال ابو اليسر في بعضه
واصحاب الشافعي يقولون سنة فعلنا واطب عليه الرسول فاما النقل الذي واطب عليه اصحابه فليس سنة وحي ما يندب اليه
مستقيم فانهم لا يرون احوال الصيام بجهة فلا يرون افعالهم ايضا سنة وعندنا احوالهم بجهة فيكون افعالهم سنة اتم على
وقال سوا ايضا في شفت اصول البرزوي اما التراويح في رمضان فانه سنة الصيام فانه لم يروا واطب عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم على وجه العبادة واما ما يندب الى تحصيله ولا يلزم تركه وكله دون ما واطب

القول الرابع عشر

القول الرابع عشر

القول الخامس عشر

القول السادس عشر

القول السابع عشر

عليه الرسول فان بيته النبي اقوى من سنة الصحابة هذا عندنا واصحاب الشافعي يقولون السنة ما اوجب عليه النبي
فما انقض النفل الذي اوجب عليه الصحابة فليس سنة وتحويل على الصلوة سنة فانهم لا يرون اقول الصحابة جمعة وتجدد اقولهم
فيكون افعالهم سنة لانها طريفة امرنا بما فيها اقول له ان كان نكر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه عليه الصلوة
والسلام عليكم مستتي سنة الخلفاء والراشدين انتهي وفيه ان هذا التعريف وان كان لا يرد على النقص بالتاريخ
وسنة الخلفاء ولكن يرد عليه ما يردوا هذا المذهب النبوية من خروج الاذان ونحو ذلك **القول الثامن عشر**
السنة الطريقة الدينية من النبي او الصحابة كما ذكره صاحب غاية البيان في التبيين شرح المنتخب المحامي حيث قال
اخبار السنة في اللغة الطريقة حسنة كانت او سيئة يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام من سنة حسنة فلما رآها
واخر من عمل بها الى يوم القيامة من سنة سيئة فعليه وزر بما موزع من عمل بها الى يوم القيامة وفي عرفت الشرع من ان
طريقة الدين اما للرسول او للصحابة حتى يقال سنة الرسول وسنة الخلفاء والراشدين ولا يخص مطلق السنة بالرسول
فلا للشافعي وحكما ان يطالب المرء باقتسابها ويعاقب على تركها لانه لا يحكم بان يكون طريقة للرسول وطريقة الصحابة
وكل واحد من الطرفين امرنا بما فيها وديننا من امانتها انتهي وفيه يدعى على الفرض والواجبات وانما النص في ذلك
مما **القول التاسع عشر** ما ذكره ابن الممام في التخرير حيث قال تنهم تحففة الغزيرة الى فرض ما قطع بلزوم سنة
ما نكح سنة الطريقة الدينية من عليه الصلوة والسلام او الخلفاء والراشدين او بعضهم انتهي وفيه ما في لفظة فقد ذكر
وقال بحر العلوم في شرح التخرير ينفي ان يرادهم من ان يكون طريقة دينية مستمرة في الدين من صلى الله عليه وعلى آله
وسلم بان باشوا اول بان استمر الناس عليها باذنه او باذن الخلفاء انتهي **القول العشرون** ما ذكره المولى محمد صو
في حفاة الأصول وشرح مآلة الأصول حيث قال الغزيرة ما شرع ابتداء غير مبنية على اعداء العباد وان كان ابتداء
راجح على تركه عند الشارع بالنص عليه وعلى دليل منع المنع من الترك بقطع من الاول في فرض ومع المنع من الترك
بظني من الاول وجب وان كان ابتداء راجح على تركه بلا منع من الترك سنة ان كان ذلك الفعل طريقة مسكولة
في الدين سلمها الرسول عليه الصلوة والسلام وغيره من هو علم في الدين قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليكم
بسنتي سنة الخلفاء والراشدين من بعدي والا احي وانكم كن طريقة مسكولة في الدين لنفعل ويسمي مستحبا ومندوبا ايضا
والسنة نوعان الاول سنة المدي اي كل المدين وتاركها مستحق اللوم كصلوة العيد والاذان والاقامة والصلوة
بالجماعة والسنة الرواتب لذنوتر كما قوم عتبه اول بلية واصروا قوتوا وهي التي قال محمد في كتاب الاذان
تاركه كبره واخرى اساءة والثاني سنة الزوائد وتاركها لا يحق له اي اللوم كطويل اركان الصلوة وسنة النبي عليه الصلوة
والسلام في لباسه كالبدن في قباصة وقوده وهي التي قال محمد في كتاب الادب وغيره لا بأس ومطلقا اي مطلقا سنة
بان يقال ان من السنة كذا مطلق عندنا اي شامل سنة النبي عليه الصلوة والسلام وسنة غيره فلما قال الشافعي فانها
عنده مختصة بسنة الرسول انتهي خلاصا وفيه ما في بعض سوابق فلا تنقض **القول الحادي والعشرون** ما في
خزانة الرواية عن الشافعي ان السنة هي الطريقة التي سلمها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه ان غير خارج
ولا مانع مما **القول الثاني والعشرون** السنة الموكلة ما اوجب عليه الرسول على اوجه العبادة مع ان ترك
احيانا كما اختاره صدر الشريعة حيث قال في شرح الوتاية فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
واوجب على التيا من غسل الأعضاء ولم يرد واحد به بالشمال فينبغي ان يكون سنة تلت السنة ما اوجب عليه
النبي مع الترك احيانا فان كانت الموكلة على سبيل العبادة فمسنن المدي وان كانت على سبيل العبادة فمسنن

فصل في القول الثامن عشر

فصل في القول التاسع عشر

فصل في القول العشرون

فصل في القول الحادي والعشرون

فصل في القول الثاني والعشرون

الجليل الشهاب الاعلى الميراثي في حق النجول نحو ذلك وكذا منافي الاول من المطالبات التي هي من حق النجول
 وفيه من دونهما من من كان له شات اشترى من له ولا يطالع عليه اقل من حالي شرعي ولو تارة وبشرط طالع نفسه
 كامل ارجو ان لا يجد عليه من وقرانته من في هذا الوقت من جميع احاديث التمسك التي وقعت في كتب احبابنا ومنه ما
 اخبرني ايضا الكلب لما كانت تقف له لما دنا من ايامه فكر اني وقت قد علم من هناك ان كل من احبنا له احبنا له
 صاحبنا في الحرير وجر العلوم صاحبنا في شرف التقوى وحدا صاحبنا في بين صاحبنا في الصالح والاضلاع وصاحبنا في كراهه الاصول
 وصاحبنا في الخط وصاحبنا في خلاصه وصاحبنا في النسيان في روى والطحاوي وغيرهم من طوائف السنة بحيث شغلنا في خلاصه
 ايضا وجعلنا وما لا نذكر في كل صاحبنا في ما يعاقب وصرح ابن الحارث بن اسحق بن سنان سنة بل بعض الكفا والفيضا الفلكي بصرح
 بحر العلم في شرحه في خلاصه الدين التي اسماها الفقه والاولى في خلاصه ايضا منها وبمجموعها في خلاصه في خلاصه
 شرح خلاصه الكيف في خلاصه السنة الى سنة الرسول الى سنة اخفاء وقال ابن عابد بن الشيخ محمد بن في رد المحت
 حاشية الدر المختار ما كان فعله والى من ترك من ترك ان ثبت بديل قطعي في بعض او بطل في غير ذلك
 ان كان محامدا وطلب عليه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم واخفاء والراشد بن من بعد سنة والامتنع وب انني اعلم
 يسيل كلام صاحبنا في حيث يستدل على سنة التراجع بمطالبة اخفاء والراشد بن بل كلام جميع الفقهاء في ذلك البحث
 فانظر الى قول الراشد بن او هو الفقه في زماننا وليسوا ابتعا حيث يقولون لعلمهم احد من اخف سنة لعرف السنة ليس
 سنة اخفاء وغيره سنة متحركة بل مندوبين عليه مندوبه من اهل زمانه على ثمان ركعات في التراجع ككود سنة اخفاء
 ويسندون بقول ابن الحارث في شرحه الذي نقلناه سابقا واما ما من مبرر عليه في ذكرنا سابقا فما الرجل ان يأخذ
 بقول ابن الحارث ووجه في رد المحتار كونه مخالفا للمذهب وبشرط ايا كونه مخالفا للمذهب فلما ذكرنا عن جميع منهم واما كونه
 مخالفا للمذهب فلما اوردنا سابقا من الاخبار بالدلالة على لزوم اتباع سنن اخفاء سيما الشيخين منهم وقولنا في كون بائنا
 من اخفاء وايضا سنة خلاصه وقد جمع بين القيم صاحبنا في خلاصه حيث قال في بحث الجمعة من كتابه زاد المعاد في هدى خير العباد
 من اثبت الجمعة التي قبلها بالقياس على الظاهر وهو قياسنا في سنة ان السنة ما كان ثابتا من النبي صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم من قولنا وفعلا وسنة خلفاء الراشد بن وليس في مسئلتنا شي من ذلك ولا يجوز اشبات السنن في مثل ما
 يا عباس اني وقال في موضع آخر من الكتاب المذكور على اهل المدينة الذي يجمع بها كان في زمن اخفاء والراشد بن
 ولما كان بعد موتهم وبعد الفضا وعصرهم بهما من الحجة فلا فرق بينه وبين عملهم سنة كغيره من الناس لعل بعد
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخلفاء اني وقال فما تمسكوا احمد بن حنبل في مناهج السنة رد المال اهل
 الشيعة ان عليا رضي الله عنه اعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في السنن من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال واقتدوا
 بالذين من ابدي ابني بكرهه ولم يجعل فيه مجال قال عليه السلام في سنة اخفاء والراشد بن وخص بابا بكرهه بالاعتقاد وقدر
 المقتدي به في افعال في ما سنة المسلمين فوق مرتبة التسبيح في السنة فخطه في الصحيح ان اصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وسلم كانوا في سفر فذكر الحديث وبيان بطعن القوم بابا بكرهه وعمره وشدة واوثقت عن ابن عباس انه كان ينبغي كتابا سنة
 فان لم يجد فيها في سنة رسول الله فان لم يجد فيها في قول ابني بكرهه ولم يكن يفعل ذلك لعل في كتاب ابن عباس بهر
 واعلم الصحابة في سنة وبطريق يقول ابني بكرهه وعمره فانها على غير ما قد ثبت من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال
 اللهم فزع في الدين وعلما في التاويل انتهى كلامه وقال في موضع آخر من الكتاب المذكور يقول ابني بكرهه وعمره عثمان وعلى
 كافي اخفاء والراشد بن الذين خلفوه في سنة على وعلموا وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما قال تعالى في هذه وتلك

[illegible]

الاصول والامثلة في حكم
تكملة التلخيص في التلخيص

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال في نسخة من خاتمة الحكم من نسخة بابي الحسن والشمس وغيرهم قال احمد بن محمد بن واو او د ضعيف وقال في نسخة
 القيس بن عتبة وقال المسائي والد روائي بن مشوك الحديث وقال الوعاء ضعيف الحديث سكتوا عنه وذكر كوا حديثه وقال في نسخة
 ضعيف لا يكتب حديثه روى عن الحكم بن عدي بن ميناكير وقال ابو علي الحديث بن ميناكير ليس بالقوي وقال الاحوص من روى
 عنه شعبة من الصعوبة والوشية وقال مجاز بن معاذ العسري كسبت في شعبة وهو سوادا سأل عن ابني شعبة العباسي
 ابروي عنه فكتب في الترمذي عنه فانه روى في يوم واحد فذكرت كذا في نسخة وقال ابن عدي له احاديث صالحات سنة
 ثمان مائة كبر حديثه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوزير استي كلامه لمخضا وقال الحافظ
 بن حجر في تهذيب التهذيب قال ابن سعد كان ضعيفا في الحديث وقال المدار قطعي ضعيف وقال ابن المبارك ابراهيم وقال
 ابو الطيب عن احمد بن مسعود الحديث ونقل ابن عدي عن ابني شعبة انه قال سمعت من الحكم بن عدينا واحدا استي كلامه قال
 ابن حجر في تخرجه احاديث الرامي قول الرامي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى بالناس عشرين ركعة ليلتين فلما كان
 في الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج اليهم ثم قال من الفقه حشيت اليفر من عليكم متفق على صحة من حديث عايته
 ثاود البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والامر على ذلك واما الاعداء فروي اس جبان في صحيحه من حديث
 حاربه صلى الله عليه وسلم قال ركعتان ثم وقرأ ما بين ركعة من الركعتين وروى في حديث آخر رواه السهمي عن
 حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة في غير جماعة والوزير راو السهمي
 في كتاب الترغيب ويؤثر ثلث قال البيهقي لقوة ابو شعبة ابراهيم بن عثمان وهو ضعيف وفي نسخة الوعاء ضعيف اس
 ابني شعبة من البيهقي عن عمر بن عبد الله بن عيسى بن علي بن اس كان يصلي في رمضان عشرين ركعة الحديث استي كلامه وفي تخرجه
 احاديث المداية للريفي روى اس ابني شعبة في مصنفه والطبراني ومعه البيهقي من حديث ابراهيم بن عثمان ابني شعبة عن الحكم
 بن عيسى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوزير ثاود البخاري
 سليمان بن ابي الربيع في كتاب الترغيب فقال ابو تير تلمت وهو معلول مالى شعبة ابراهيم بن عثمان جلالا ما لم يكن
 اس ابني شعبة وهو متفق على مصنفه وكتبه اس عدي في الكامل ثم انه مخالف الحديث الصحيح عن ابني شعبة من عبد الرحمن انه
 سأل عايته كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قال ما كان يريد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة
 احدى البخاري وسلم في الترمذي في لفظهما كان يصلي من الليل عشرة ركعات ويؤثر تسعة ويركع ركعتي الفجر فلك ثلث عشرة
 ركعة مبرا ركعتي الفجر ووقع في رواية البخاري عن عايته قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي
 بالليل ثلث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء للصبح ركعتين مصعنتين قال عبد الرحمن في الجمع بين الصحيحين بكهنا في الروايات
 ولفظة الروايات عن البخاري وسلم اس اعلم ان ثلث عشرة ركعة ركعتي الفجر استي كلامه لمخضا وفي فتح القدير قد منافي باب
 النداء من ابني شعبة انك عايته كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان يريد الحديث فانما
 ما روى اس ابني شعبة في مصنفه والطبراني ومعه البيهقي من حديث ابن عباس ان عليه السلام كان يصلي في رمضان
 عشرين ركعة سوى الوزير مصنف مالى شعبة ابراهيم بن عثمان جلالا ما لم يكن اس ابني شعبة في مصنفه وعلى مصنفه مع مخالفة الصحيح
 قد ثبتت العشرين من روى عن ابن عدي وفي تخرجه السهمي في نسخة الشافعي اعلم انه لم يقل كما صلى رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم في كل ليلة الى بل هو عشرين اوافل وقد هما ال الترويح عشرين ركعة ما روى البيهقي وغيره لا اسناد
 الصحيح عن السائب بن يزيد قال كما تقوم في عهد عشرين ركعة والوزير رايت في كتاب سعيد بن منصور تراها
 في صلوة عشرين ركعة وست تلتين ركعة كلها احذر ان يخرج من كتاب انتهى لمخضا وفي شرح المشكوة لاسن حجر البيهقي

اشفاق في قول بعض الحكماء انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى بالناس عشرون ركعة لعلة واحدة هي ان في صلاة النفل
يصل في رمضان عشرون ركعة واما رواة البيهقي انه صلى بهم عشرون ركعة بعشر تسليما وتسليتان ولم يخرج في صلاة النفل الا في
صعيدتان في صحيح ابن خزيمة وابن حبان الا صلى بهم ثمان ركعات والرواية في صحيح ابن خزيمة وعشرون ركعة
انتهى وفي صحيح البخاري قال ان تيمية الحميلي اعلمنا ان صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يركع في صلاة النفل الا في رمضان
من كان لا يريد في رمضان ولا في غيره على ثلث عشرة ركعة من كان لا يريد في الركعات كلها يصلي على ان كان يصلي بهم
عشرون ركعة فمروءة ثلثت وكان يصلي الف مرة فمروءة ثمان ركعات لان ذلك اتفق على الا يصلي بهم سوى الف
الركعات ثم كان صلاة من صلى الف مرة من ثمان ركعات واثنتين مائة ركعة واثنتين مائة ركعة واثنتين مائة ركعة
وكانت حسن سألني عن ان قيام رمضان مائة ركعة من الف مرة على ان صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يركع في صلاة النفل الا في رمضان
احدا انتهى وفي الصحيح في صلاة النفل اربع ركعات على الذي وردت بها الامامية الصريحة والشافعية والحنبلية
الامة لقيام رمضان والتمسك فيه من غير تخصيص احد ولم يثبت انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى عشرون ركعة في صلاة
صلى ليالي صلاة لم يذكر عدد ما ثم روي في ليلة الاربع عشرة ان لعرض علينا فاذنك ابصر اس اتيت ذلك
بحدسيت وروى في الصحيح الاحتجاج به في رواية ابن ابي شيبة وعبد بن حميد والبيهقي والطبراني في حديثه عن رسول الله
قال الذي يفي في ليلته ان يصلي بهم ثمان ركعات الكوفي قاضي واسطوي عن روح احمد انه كره بضعته وقال ان
سعيد بن مسروق قال احمد صديق وقال البخاري سكتوا عنه روى من صحيح الترمذي وقال النسائي من رواه الحديث حسن
سكتوا عنه روى من صحيح ابن خزيمة قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي في رمضان في غير صلاة عشرون
ركعة والرواية في رواية عن احمد بن حنبل في صحيحه مع انه روى عنه قال ما سمعت من الحكم الا حديثا واحدا في كلامه في حديثه
احد الوجه المروى وما رواه الحسن في انه قد ثبت في صحيح البخاري وغيره ان عاتبة بنت مسعود سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه
فخالت ما كان يصلي في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة والشافعية سمعت في صحيح البخاري عن عمره قال في الصلاة
فثبت المدة في رواية عن ابن عباس في صلاة النفل فثبت في ذلك ما سمعت من الحكم الا حديثا واحدا في كلامه في حديثه
على ذلك الامام الشافعي وروى به جماعة من الائمة منهم شيخنا في بن عبد السلام حيث تضمن البقرة الى حديثه
وقال في مثال الهدوء في صلاة النفل وروى في تهذيب الاسماء واللغات في صلاة النفل وروى به جماعة من الائمة منهم شيخنا في بن عبد السلام
ابن يربيع قال كانوا يقولون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة ولو كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
لذكره فاما في الاسناد واقرى بالاحتجاج والافضل ان العلماء اتفقوا في عدد ركعات صلاة النفل في رمضان على ان يصلي الله عليه
على ان صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى في رمضان عشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
اقول ان ما ذكره الساس في صحيح ابن خزيمة في رمضان عشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
ما في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
يعمل الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى في رمضان عشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
نعل العشرون ولو لم يركعها ابدأ ولو وقع ذلك لم يصح على عاتبة حيث قالت ما فعلت في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
قيام رمضان بمائة ركعة اربع عشرة ركعة انتهى ثم نقل عن الرواية في التوسط ما نقل عن صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
في البيهقيين حرج فيها عشرون ركعة وهو كما ينبغي ثم نقل عن الركني انه قال في الرواية عن صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان
ومسألة صلى في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة لم يصح بل التماس في الصحيح في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان وعشرون ركعة في صلاة النفل في رمضان

قالوا لا يصح فيه ومن شئبه قالوا لا يصح فيه من ذلك قال كان الامام مهنا بونا وكان لنا صفت يقال لصفت العزوة
 فيصلي على رءوس الامام يصلي بالناس في عروته ان كان يصلي مع الناس في رمضان ثم يمشون مترلا فلا يقصر مع الناس
 ومن صحبه بن جبير قال يصلي في رمضان في المسجد ويصلي مع الناس يصلي بهم من بعيدا لئلا يقال رأيت الحسن
 وسلمنا وانا فما يصح من المسجد في رمضان ولا يقرون مع الناس في رمضان الا شعث بن سلمة قال ثبتت مكانه في رمضان
 في بيت محمد بن عبد بن الزبير فكان الامام يصلي بالناس في المسجد وقوم يصليون معه ثم قال في قوله الذي روي عنهم من ذلك
 كما في فضل صلوة واحدة في شهر رمضان صلى صلوة مع الامام وذلك هو الصواب انتهى كلام الطحاوي في هذا يدل على ان الجماعة
 في قيام رمضان ليس سنة مؤكدة قلت في كلام الطحاوي في حديثه لما اول اقلان سياق الاخبار الواردة في صلوة
 صلى عليه وعلى آله وسلم في الليالي الثلثة بناه في اكثر الاجماع حتى من ان يقتصر في ذلك بالجماعة فلم يكن له ذلك
 وذلك فذلك لم يخرج في السنة الواحدة لم يكن له ثم لا ينفك صلى بهم جميعا ولا ينفك من ذلك وعلانى انما ثبتت
 الحكمية على اداء الترويع بالجماعة فيكون ذلك سنة كيف لا وقد تأيد ذلك بما روي عن الكوفيين وهم كانوا اوسع الناس
 فكانوا اداء الترويع وحده في البيوت افضل لما فعلوا لما فعلوا اما ثانيا فلان الاستلزام في اختياره من حديث افضل
 صلوة للرعي في بيت الامام المكتوبة عام مخصوص البعض باذنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلوة الكسوف مع جميع عظمي المسجد
 مع انها ليست من المكتوبات فيلخص في كتابنا سوى الترويع ايضا ما روي في الخبر والارشاد ولما ذكره من الآثار
 فليس يحتاج في سنة الجماعة فانما لا يقول بكونها سنة عين بل هي سنة على الكفاية كما قال في البداية السنة فيها الجماعة
 لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عن اقامتها كانوا سعيين لان افراد الجماعة يروى عنهم التخلل انتهى وقد
 روي عن اصحابنا وغيرهم قول الطحاوي هنا واختاره لان اداء الترويع بالجماعة في الصلاة افضل قال العيني في البداية
 شرح البداية قال ابو بكر الرازي المشهور من اصحابنا ان اقامتها في المساجد افضل منها في البيوت وعلى التمام لان محضر
 جميع الناس على اقامتها في جماعة وذكر الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء من الطحاوي من ان يوسف ان امكن اداءها في بيته
 مع مراعاة سنت القنوة وشبابها فليصليها كلها كما في المبسوط وقال هو قول مالك والشافعي القديم ربيعة وقيل في
 جوامع الفقه من ان يوسف وقال عيسى بن ابان والشافعي يكره من تشيئة قاضي مصر والقاضي وابن عبد الحكم واصحابنا بل
 واصحابنا في حركات شيخ الطحاوي ان الجماعة واجب وافضل وهو المشهور عن علماء وقال صاحب المبسوط في الاصح الاثر
 انتهى بخفا وقال ابن العمام في فتح القدير ذكر الطحاوي من ابن عمر وعروة والقاسم وابراهيم ونافع ورسائل التخلل
 عن الجماعة ومن ان يوسف ان امكن اداءها في بيته مع مراعاة السنة فليصليها في بيته الا ان يكون فيها كبير القدر
 لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بالصلاة في بيوتكم فان غير صلوة للرعي في بيت الامام المكتوبة وجواب ان قيام رمضان شئ
 من ذلك لما تقدم من فعله صلى الله عليه وسلم والسلام وبيان العذر في تركه وفعل خلفاء الراشدين انتهى وفي المسئلة
 اقامة الترويع بالجماعة ايضا سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل الجماعة صلواتهم وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد
 اساءوا في ذلك وتخلل رجل من افراد الناس صلى في بيته فقد ترك الغضبية لا السنة انتهى وقال الهلبلي في شرحه غنية
 المستمل ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء من ان يوسف انه ان امكنه اداءها في بيته مع مراعاة سنة القنوة فليصليها في
 بيته وكذا حكمه في المبسوط وقال هو قول مالك والشافعي في القديم ربيعة وانا افضل ومن خرج به فلا بأس من الاما
 في فضيلة التطوع في البيت والواجب عند اجتماع اصحابه على الجماعة فيها والنظر بان منهم من كان يصلي على اداءه على
 انه وسلم صلى بن ابي حمزة في بعض الليالي وبين العذر في تركه لولا ان كان ذلك في تركه صلى على صلواته

في بيان
 في بيان

